معلومات عن التحكم في الهجرة

الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود

رقابة الدولة

رصد السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي

"ان حامية اوروبا تقوم اكثر من مجرد ترك الناس محيرين وصدهم عند جدرانها "

فحامية اوروبا تقتل . و ما من شئ من هذا فجائي او ببساطة امر مؤسف , فهذه السياسات هي النظام و الجهاز المنسق , و يغفر الموت . و طالما ان الاتحاد الاوروبي مدركا و عن سابق اصرار يقبل تلك الوفيات , فمن الواضح ان هذا ليس قرارا انسانيا و لكنه كارثة سياسية.

المحتويات:

افتتاحية: نبيذ معتق، قوارير قديمة - أكواب جديدة؟ 2

التطورات المواضيعية والإقليمية 4

ادارة الحدود.....4

الميزانيات والتمويل.....5

الترحيل وإعادة القبول.....5

شراكات الهجرة.....6

أخرى.....7

تحليل العنف عن بعد: الدور المتزايد لوكالة فرونتكس خارج الاتحاد الأوروبي 8

عن هذه النشرة.....16

حماية الحدود : رصد سياسة الاتحاد الاوروبي
النشرة 5,11 فبراير 20

افتتاحية: نبيذ معتق، زجاجات قديمة - كؤوس جديدة؟

في وقت سابق من هذا الشهر، أفاد موقع EUobserver أن المفوضية الأوروبية قد اعتمدت "خطابًا جديدًا."
يستهدف هذا الخطاب "المهاجرين غير النظاميين" و"طالبي اللجوء الذين فشلت طلباتهم،" ويدفع "بأولوية سياسية لزيادة معدلات إعادة الأشخاص الذين أمروا بمغادرة الاتحاد الأوروبي."

هذا , في الواقع , خطاب تاريخي. يُقدّم لنا نبيذ عتيق من زجاجات عتيقة. ولعلّ الشيء الوحيد الجديد هو الكؤوس التي يُقدّم فيها.
على أي حال،فإنّ تجدد أهمية هذا الخطاب يُؤدي إلى مبادرات سياسية جديدة. تتطلب هذه المبادرات من الاتحاد الأوروبي فرض سلطة أكبر على الدول غير الأعضاء، وتشجيع التعاون في أجندة ضبط الهجرة - وهي أجندة ستؤدي إلى استمرار إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين وتجريدهم من إنسانيتهم.

التأثير" على الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لسنوات"

بحث الاتحاد الأوروبي عن سبل لزيادة "التأثير" على الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لمحاولة إجبارها على قبول عمليات الترحيل, وشمل ذلك فرض عقوبات على التأشيرات ومقترحات لفرض عقوبات تجارية على الدول التي ترفض قبول رحلات الترحيل.
هل يبدو هذا مألوفًا؟ بعد عودة دونالد ترامب إلى السلطة تقريبًا، اقترحت الإدارة الأمريكية عقوبات ضخمة على الواردات من كولومبيا، في محاولة لإجبارها على قبول رحلات الترحيل من الولايات المتحدة.
وقد نجحت. سرية شاملة من المرجح أن العديد من مُعجبي ترامب في الحكومات الأوروبية يتمنون لو كانت لديهم القدرة على فعل الشيء نفسه، وبهذه السهولة.في الاتحاد الأوروبي، يوجد على الأقل بعض مظاهر الإجراءات الديمقراطية المتعلقة بهذه القضايا. إلى حد ما.
على أي حال **موكاديم** هو الكيان الذي تعمل فيه حكومات الاتحاد الأوروبي على تنسيق سياسات تهريب الحدود.
كما ذكرت منظمة مراقبة الدولة في يناير، اقترحت رئاسة المجلس البولندي سبلا متنوعة لتحسين أساليب عمله.
ولم يكن التدقيق البرلماني من بين التحسينات المحتملة، إذ لا يوجد حاليًا أي تدقيق من هذا القبيل. نأمل أن تُسهم وثائق **منظمة موكاديم** المنشورة مع هذه النشرة في النضال من أجل تحقيق الحد الأدنى من الشفافية في عمل **منظمة موكاديم**.

مراقبة الحدود: من الداخل إلى الخارج، من الخارج إلى الداخل في بروكسل،

ناقش مسؤولو الدول الأعضاء آمالهم وأحلامهم بشأن قانون الاتحاد الأوروبي الجديد المرتقب بشأن الترحيل.

اثارت ورقة نقاشية صادرة عن الرئاسة البولندية نقطة حاسمة: زيادة عمليات الترحيل تتطلب تعاون الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أي أن للسياسات "الداخلية" تبعيات وتأثيرات "خارجية" عميقة. تسلط وثائق أخرى نُشرت مع هذه النشرة الضوء على نفس القضية.
على سبيل المثال، اقترحت الرئاسة البولندية نشر ضباط اتصال لشؤون الهجرة في أماكن بعيدة مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة، باسم مواجهة "استغلال" الهجرة.
الهدف هو منع بعض الأشخاص من السفر إلى روسيا وبيلاروسيا. في الوقت نفسه، لا تزال خطط إنشاء معسكرات ترحيل في دول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي)المشار إليها في المصطلحات المُنقّحة للاتحاد الأوروبي باسم "مراكز العودة لا تزال جارية.
ربما يكون هذا بديهيًا، لكن تدويل ضوابط الحدود والهجرة لا ينفصل عن المبادرات السياسية التي أطلقت داخل الاتحاد الأوروبي، أو على حدوده الخارجية.

فرونتكس خارج الاتحاد الأوروبي:

يدرك السياسيون والمسؤولون هذا الأمر بالطبع. ولهذا السبب، تعمل فرونتكس على زيادة عملياتها واتصالاتها ومبادراتها تدريجيًا في دول من المغرب إلى مولدوفا.
يُناقش التقرير السنوي للوكالة حول التعاون مع ما يُسمى "الدول الثالثة" في هذه النشرة.
يُظهر التقرير تعديًا مستمراً على أنشطة الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتورطها فيها.
ستزداد هذه العملية بشكل أكبر في الفترة التي تلي الفترة التي يغطيها التقرير .(2023)
يسعدنا أيضًا أن نقدم، ولأول مرة، تحديثات حول الاجتهادات القضائية المتعلقة بتدويل ضوابط الحدود. يقدم هذه التحديثات أعضاء فريق العمل المعني بالتدويل التابع لمبادرة قانون اللاجئين.
لقد منحت عودة ترامب إلى السلطة دفعة قوية لمؤيديه وحلفائه في جميع أنحاء العالم. وأوروبا ليست استثناءً. سيعملون على تعزيز المبادرات التي تناولتها هذه النشرة، إلى جانب مبادرات أخرى كثيرة. ويبقى السؤال: كيف نوقفهم؟

التطورات المواضيعية والإقليمية :

جميع الوثائق المُلخصة هنا وتلك المنشورة مع الإصدارات السابقة من النشرة، مُدرجة في أرشيف وثائقنا.

المحتويات:

- إدارة الحدود
- الميزانيات والتمويل
- الترحيل و اعادة القبول
- الترحيل وإعادة القبول
- شراكات الهجرة
- أخرى

إدارة الحدود:

يشير تحليل المخاطر الذي أجرته فرونتكس للفترة 2025-2024 الأسبوع (9683/2024 إلى أن زيادة الجدران والأسوار الحدودية "قد تُحوّل الضغط إلى نقاط عبور الحدود" أو الطرق البحرية، مما

يُسلط الضوء مجددًا على كيف يُمكن أن تُؤدي زيادة الضوابط إلى رحلات أكثر خطورة.
يمكن لمهام السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (السياسة الأمنية والدفاعية المشتركةCSDP) أن تتحول من "إدارة الأزمات المدنية" إلى التركيز بشكل أكثر وضوحًا على "سياسات مراقبة الهجرة،" وفقًا لما اقترحته رئاسة المجلس المجري في أكتوبر/تشرين الأول الماضي في ورقة نقاش .(14103/24) تُعدّ إدارة الحدود أحد المواضيع التي يغطيها ملف عمل منظمة موكاديم بشأن شرق البحر الأبيض المتوسط، والذي يُشير أيضًا إلى أهمية "منع المغادرة.
ومن المقرر أن تحصل غامبيا على 46 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي "لتحسين الأمن والهجرة وإدارة الحدود،" وفقًا لملف عمل منظمة موكاديم. ويظل "استغلال الهجرة" موضوعًا رئيسيًا، حيث تُناقشه EMWP وIMEX وفريق العمل المعني بالحدود.

وتتناول وثيقة رئاسية بولندية (5234/25) نوقشت في EMWP "الطريق البري الشرقي" إلى الاتحاد الأوروبي، عبر روسيا أو

بيلاروسيا. وتقترح نشر ضباط اتصال في تركيا والإمارات العربية المتحدة، لمنع السفر إلى روسيا وبيلاروسيا. وقد تكون خطة عمل

محددة بشأن الطريق البري الشرقي قيد الإعداد. في إطار فريق العمل المعني بالحدود.
طلبت الرئاسة البولندية (5012/25) آراء الدول الأعضاء بشأن "حلول مبتكرة... لزيادة فعالية حمايتها وأمنها، في سياق تدفق الهجرة غير الشرعية، وخاصةً في حالات استغلال الهجرة .
ودرست منظمة IMEX في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي استخدام النقل التجاري لأغراض "الاستغلال بناءً على ورقة رئاسية مجرية .(14204/24)

الميزانيات والتمويل:

تُدرج مشاريع محددة في عدد من ملفات عمل MOCADEM المنشورة مع هذه النشرة، بما في ذلك المبالغ التي تتلقاها من ميزانية الاتحاد الأوروبي .

الترحيل وإعادة القبول :

فيما يتعلق بالترحيل، كانت القضية الرئيسية قيد المناقشة في المجلس هي اقتراح المفوضية المرتقب لمراجعة توجيه العودة الخاص بالاتحاد الأوروبي. وتشير وثيقة (15071/24) عُممت للمناقشة في SCIFA في نوفمبر/تشرين الثاني إلى: "نحن بحاجة إلى تقييم كيفية جعل مفهوم "مراكز العودة" يتناسب مع الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي."

ومن المرجح أن تُثير العديد من "الحلول المبتكرة" المُرتقبة للحد من الهجرة غير النظامية قضايا مماثلة. أي أن مدى امتثالها للقانون من عدمه لن يكون واضحًا على الفور. بعبارة أخرى، قد تكون غير قانونية.

وُجد موضوع "مراكز العودة" مُجددًا في اجتماع IMEX في ديسمبر/كانون الأول. تشير ورقة رئاسية هنغارية (16084/24) إلى رغبة الدول الأعضاء في إصلاح التفويض القانوني لوكالة فرونتكس. سيسمح هذا لها بدعم عمليات الترحيل من "مراكز الإعادة" الموجودة في دول خارج الاتحاد الأوروبي إلى دول أخرى خارجه.

وقد أُثير هذا الموضوع نفسه في وثيقة رئاسية هنغارية (14871/24) صادرة في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي

حول منطقة غرب البلقان. وتنص الوثيقة، الصادرة عن منظمة ،EMWP على أن دول غرب البلقان تعتبر السماح لوكالة فرونتكس

بتنفيذ عمليات الترحيل من تلك الدول "أولوية" - على سبيل المثال، من صربيا إلى باكستان. وتبدو رغبة دول غرب البلقان في تنفيذ

المزيد من عمليات الترحيل القسري واضحة. وركز اجتماع لاحق لفريق عمل IMEX على ورقة نقاش من رئاسة المجلس البولندي (5244/25).

من بين أمور أخرى، تقترح الورقة فرض حظر دخول بدون حدود زمنية على الأشخاص الذين يُعتبرون تهديدًا للأمن العام - وهو شكل

من أشكال العقوبة غير المحددة المدة. يُعدّ ضمان أنظمة ترحيل وطنية "أكثر فعالية" موضوعًا تناولته ورقة نقاش رئاسية بولندية (5243/25)

عُمّمت على فريق عمل ،IMEX ردًا على تقييمات المفوضية الأوروبية. ومن أولويات الرئاسة البولندية، هذه المرة بالنسبة لـ MOCADEM، التركيز على إعادة القبول، من بين أمور أخرى. وقد أُثير استخدام سياسة التأشيرات لفرض عمليات ترحيل الاتحاد الأوروبي على الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في استنتاجات المجلس الأخيرة، والتي تتوفر نسخة مسودة منها في أرشيف وثائق فريق عمل التأشيرات. كما تُغطّي إعادة القبول "ملف العمل" الذي يتابع خطة عمل الاتحاد الأوروبي لشرق البحر الأبيض المتوسط، والذي تتناوله MOCADEM

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تسهيل الإجراءات الرقمية المعمول بها مع باكستان لتسهيل الترحيل، وفقًا لتقرير تنفيذ (WK9925/2024)

من الواضح أن إعادة القبول تُمثل أولوية سياسية فيما يتعلق بغامبيا. وهو موضوع مُغطى في جزأين منفصلين من ملف عمل وزارة

الهجرة واللاجئين التونسية (MOCADEM) حول هذا البلد.

شراكات الهجرة :

في يناير، نُشرت أحدث قائمة باجتماعات الاتحاد الأوروبي واتفاقياته وترتيباته مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و"العمليات" الإقليمية .(5235/25)
يظهر ملف عمل وزارة الهجرة واللاجئين التونسية (MOCADEM) مدى التعاون مع تونس، على الرغم من أن أجزاء كبيرة من الوثيقة خضعت للرقابة. وتتعلق غالبية الأجزاء غير الخاضعة للرقابة من النص بأمور تعود إلى عام 2023 أو أوائل عام .2024

وتشير الوثيقة إلى أنه كان من المفترض توقيع "عقد لمكافحة التهريب" في الربع الأخير من عام ،2024 لتعزيز القدرات القمعية للسلطات التونسية.
يشير ملف عمل MOCADEM بشأن غرب البلقان)بتاريخ مايو (2024 إلى أنه كان من المقرر اعتماد "خرائط طريق" متعددة السنوات للجوء لجميع دول غرب البلقان في عام ،2024 كجزء من مواءمة المنطقة المفترضة لقانون الاتحاد الأوروبي. تغطي ملفات عمل MOCADEM الأخرى.

وتقارير التنفيذ المنشورة مع هذه النشرة ما يلي:

- وسط البحر الأبيض المتوسط
- شرق البحر الأبيض المتوسط
- باكستان
- غامبيا

تم بحث الوضع في القناة في وثيقة رئاسية بولندية لـ (5380/25) EMWP عُممت في يناير. تتساءل الرئاسة عما إذا كان ينبغي

زيادة مراقبة منطقة القناة، وما هي "التدابير أو الأدوات" التي يمكن استخدامها "لتقليل ضغط الهجرة،" وكيف يمكن للاتحاد الأوروبي

تحسين التفاعل مع "دول المنشأ/العبور." لم يُذكر التفاعل مع حكومة المملكة المتحدة بشكل مباشر في الوثيقة. كانت منطقة "طرق

الحرير" قيد المناقشة في EMWP في أكتوبر من العام الماضي. دول طرق الحرير التي نوقشت في ورقة الرئاسة المجرية هي أفغانستان، وبنغلاديش، والهند، والعراق، وباكستان. من بين أمور أخرى، يُقترح أن "شراكات المواهب" مع (14100/24) بنغلاديش وباكستان يمكن أن تساعد في الحد من الهجرة غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي من هاتين الدولتين. تُعالج منطقة طرق 2025-2030 للفترة للعمل ودعوة إعلان مسودة EMWPالحرير أيضًا في إطار عملية بودابست متعددة الأطراف. ناقشت .(14102/24) في أكتوبر
تم الآن الانتهاء من الإعلان والدعوة ونشرهما. أُثير الدور الأوسع "للعمليات الإقليمية" في ورقة مناقشة الرئاسة المجرية (14872/24) في نوفمبر من العام الماضي.

كان أحد الأسئلة التي طرحتها الورقة على الوفود الأخرى في EMWP هو: "كيف يمكن لهذه العمليات والحوارات الإقليمية أن تلعب

دورًا تمكينيًا في تطوير شراكات شاملة محتملة مع دول ثالثة"؟

تشير وثائق أخرى متعددة ناقشتها مجموعة عمل التأشيرات إلى تحول نحو استخدام أكثر "استراتيجية" لسياسة التأشيرات، لا سيما في إنفاذ عمليات الترحيل. كما جرت مناقشات حول سبل مكافحة "إساءة استخدام التأشيرات،" وتقرير المفوضية حول آلية تعليق التأشيرات في الاتحاد الأوروبي وغيرها.

تحديثات الفقه القانوني:

المحتويات:

الاحتجاز خارج الإقليم ومسؤولية الدولة: قرارات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في قضيتي إم. آي. ونبهاري، بقلم إيزابيلا ماجشر
• المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تضع معايير صارمة للأدلة في قضايا الإبعاد المزعومة ضد اليونان، بقلم آيشي ديكل إرجين
الطعن في استغلال الحدود: التحيز في الأدلة والانتهاكات الإجرائية في قضية إم. آي. وز. آر. ضد قبرص، بقلم فيكي كابوجياني

الاحتجاز خارج الإقليم ومسؤولية الدولة:

قرارات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في قضيتي إم. آي. ونبهاري ا(لكلمات المفتاحية) :

احتجاز المهاجرين، الاحتجاز خارج الإقليم، المعالجة الخارجية؛ الاختصاص القضائي في قرارين تاريخيين ضد أستراليا، أكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مجددًا أن الدول تظل مسؤولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عن معاملة الأفراد المحتجزين في مرافق المعالجة الخارجية، شريطة أن تمارس سيطرة فعالة على تلك العمليات. تتعلق الأحكام بنقل أستراليا طالبي اللجوء إلى مركز المعالجة الإقليمي (RPC) في ناورو بموجب مذكرتي تفاهم بين البلدين، تسمحان لأستراليا بنقل طالبي اللجوء الوافدين بحرًا إلى ناورو. وشملت قضية م. إ. وآخرين 24 طفلاً غير مصحوبين بذويهم من العراق وإيران وأفغانستان وباكستان وسريلانكا وميانمار، والذين فروا من الاضطهاد واعترضتهم السلطات الأسترالية في البحر. نُقلوا في البداية إلى جزيرة كريسماس (إقليم أسترالي) ثم احتُجزوا في مركز المعالجة الإقليمي في ناورو. وبالمثل، في قضية نبهاري، نُقلت طالبة لجوء إيرانية وصلت إلى جزيرة كريسماس مع أقاربها إلى ناورو واحتُجزت في مركز المعالجة الإقليمي. واعتمدت اللجنة على مبدأ "السلطة أو السيطرة الفعلية" لتحديد الاختصاص القضائي. وعلى وجه التحديد، وجدت أن أستراليا مارست سيطرة كبيرة على تشغيل مركز المعالجة الإقليمي وإدارته. كانت أستراليا قد رتبت لبناء وإنشاء المركز في ناورو، وأدارت أو أشرفت على تشغيله وإدارته من خلال تمويل وتوظيف كيانات خاصة وغيرها)بما في ذلك خدمات الأمن والتنظيف والتموين والخدمات الترفيهية والتعليمية الخاضعة لمسؤولية أستراليا. ونتيجةً لذلك، كان الأفراد المحتجزون في مركز الإجراءات الجزائية خاضعين للولاية القضائية الأسترالية، ويُعزى احتجازهم إليها. في كلتا الحالتين، وُجد أن الاحتجاز ينتهك المادة 9(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحمي الحق في الحرية، حيث لم تُقدم أستراليا مبررًا كافيًا للاحتجاز.

تُعدّ هذه الأحكام تذكيرًا في الوقت المناسب بأنّ السيطرة الفعّالة تعني المسؤولية، وأنّ الاستعانة بمصادر خارجية للعمليات لا تُعفي الدول من المساءلة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتتعلق هذه القرارات بممارسات معالجة خارجية أخرى، بما في ذلك الاحتجاز، الذي جرت مُحاولاتٌ مؤخرًا بموجب اتفاق إيطاليا وألبانيا. إيزابيلا ماجشر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تضع

معايير عالية للأدلة في قضايا الإبعاد المزعومة ضد اليونان الكلمات المفتاحية: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الإبعاد، الأدلة، استخدام التكنولوجيا، خطر سوء المعاملة في 7 يناير/كانون الثاني ،2025 أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمًا في قضيتين هامتين - قضية .A.R.E ضد اليونان وقضية .G.R.J ضد اليونان - مؤكدةً أنّ اليونان قد أبعدت رعايا دول ثالثة بشكلٍ مُمنهج من أراضيها إلى تركيا. في قضية .A.R.E في قضية ج. ر. ج. ضد اليونان، وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن اليونان أبعدت مواطنًا تركيًا دون تقييم خطر سوء المعاملة الذي قد يواجهه مقدم الطلب عند عودته إلى تركيا. كما قضت المحكمة بأن السلطات اليونانية احتجزت مقدم الطلب بشكل غير قانوني قبل إعادته، وهو فعل وُصف بأنه نوع من الاختفاء القسري المؤقت. علاوة على ذلك، اعتُبر نظام اللجوء اليوناني غير فعال في توفير سبل الانتصاف لهذه الانتهاكات. ونتيجةً لذلك، قررت المحكمة أن اليونان انتهكت أحكامًا متعددة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بما في ذلك: حظر المعاملة اللاإنسانية والمهينة؛ والحق في الحرية والأمن؛ والحق في سبيل انتصاف فعال. في قضية ج. ر. ج. ضد اليونان، تتعلق القضية بقاصر أفغاني غير مصحوب بذويه)يبلغ من العمر 15 عامًا(فر من اضطهاد حركة طالبان. زعم مقدم الطلب أنه أُخرج قسراً من مخيم ساموس للاجئين في فاثي ووُضع على طوف مطاطي من قِبل ضباط خفر السواحل اليونانيين، على الرغم من نيته المعلنة التقدم بطلب للحصول على الحماية الدولية. أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بصعوبات جمع الأدلة المتعلقة بالأنشطة السرية للدولة، لكنها في النهاية اعتبرت القضية غير مقبولة. واستند القرار إلى تناقضات في أقوال مقدم الطلب، إلى جانب عدم كفاية الأدلة لإثبات وجوده في اليونان وتعرضه للصد اللاحق. ولم تستوفِ المواد السمعية والبصرية، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو، الحد الأدنى من الأدلة المطلوب من قبل المحكمة. وتؤكد هذه القضايا على التوقعات المتزايدة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالأدلة لضحايا الصد لإثبات وجودهم في أراضي الدولة. في قضية .A.R.E ضد اليونان، لعبت الأدلة التكنولوجية، مثل بيانات الموقع المرسلة عبر الهاتف المحمول، دورًا حاسمًا في تلبية هذا الشرط. وعلى العكس من ذلك، في قضية .G.R.J في قضية يانكيز ضد اليونان، أدى غياب الشهادات المتسقة إلى تقويض مصداقية المواد السمعية والبصرية في الملف، وبالتالي إلى تقويض ادعاءات المدعي. ويبقى أن نرى ما إذا كان نهج المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سيتغير في مثل هذه القضايا.

عائشة ديكل إرجين

الطعن في تدخّل السلطات الخارجية على الحدود: التحيز في الأدلة والانتهاكات الإجرائية في قضية م. أ. وز. ر. ضد قبرص الكلمات المفتاحية: عمليات المنع، مساءلة الدولة، الطعون في الأدلة، الانتهاكات الإجرائية، لبنان، التدخّل في 8 يناير/كانون الثاني ،2025 أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمها النهائي في قضية م. أ. وز. ر. ضد قبرص. وتكشف هذه القضية، في جوهرها، عن التوتر الناشئ بين إجراءات اللجوء الرسمية التي تُقرّها الدولة وممارسات التدخّل غير الرسمية، حيث تُسند الدول فعليًا مهام مراقبة حدودها إلى دول ثالثة، غالبًا دون مراعاة الالتزامات القانونية الدولية. في هذه القضية، ثبت أن قبرص انتهكت الاتفاقية الأوروبية

لحقوق الإنسان (ECHR) لطردها مواطنين سوريين بشكل غير قانوني إلى لبنان دون معالجة طلبات لجوئهما، مما كشف عن الاعتماد المتزايد على التدابير خارج الإقليم، مثل عمليات الإعادة القسرية، التي تستخدمها الدول للتهرب من المساءلة والالتفاف على الالتزامات الدولية بموجب قانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان. واستندت المحكمة في حيثياتها إلى قرارات تاريخية سابقة، لا سيما قضيتي إلياس وأحمد ضد المجر وهرسي جمعة وآخرين ضد إيطاليا، مؤكدةً أنه لا يمكن للدولة أن تتخلى عن مسؤوليتها عن حماية الأفراد بالتذرع بالاتفاقيات الثنائية والاعتماد عليها، لأن ذلك قد يقوض حماية الأفراد من الأذى المحتمل. والأهم من ذلك، أنها سلطت الضوء على أن قبرص لم تُجرِ تقييماً مستقلاً للمخاطر التي قد يواجهها مقدمو الطلبات عند عودتهم إلى لبنان، على الرغم من أوجه القصور الموثقة جيدًا في نظام اللجوء اللبناني. جادلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن هذه الإخفاقات تُثبت أن قبرص انتهكت التزاماتها الإجرائية بموجب المادة 3 من الاتفاقية والمادة 4 من البروتوكول رقم 4 بسبب عودة مقدم الطلب إلى لبنان. بالإضافة إلى ذلك، تُسلط القضية الضوء على تحديات أوسع نطاقًا مرتبطة باعتماد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على الأدلة المُقدمة من الدولة. من بين 28 طلبًا تُوثق عمليات صد مماثلة، لم تُسجل المحكمة سوى قضيتي م. أ. و ز. ر. . وهذا أمر بالغ الأهمية لأن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان غالبًا ما ترفض القضايا بناءً على شهادات من ناجين من عمليات صد أو جهات فاعلة في المجتمع المدني، وهو ما تراه المحكمة غير كافٍ في غياب الأدلة المدعومة من الدولة. يُثير هذا التحيز في الأدلة مخاوف بشأن قدرة المحكمة على معالجة الانتهاكات بشكل كافٍ، لا سيما في سياق سياسات الاستبعاد الخارجي حيث غالبًا ما تُحجب الوثائق. تُسلّط هذه القضية الضوء على الحاجة المُلِحّة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لإعادة النظر في افتراضاتها المتعلقة بالأدلة، وتكييف إجراءاتها لضمان مزيد من الاعتراف والإنصاف للمُعرّضين للعنف الحدودي. علاوةً على ذلك، تُوضّح هذه القضية خطر قيام المحكمة، عن غير قصد، بإضفاء الشرعية على إضفاء طابع خارجي على حوكمة الحدود من خلال ما يُسمّى "الشراكات التشغيلية" مع دول ثالثة يُزعم أنها "موثوقة."
فيكي كابوجياني

تحليل: العنف عن بُعد:

الدور المتزايد لوكالة فرونتكس خارج الاتحاد الأوروبي - مارلوس ستريبل يحاول الاتحاد الأوروبي إبعاد الأشخاص "غير المرغوب فيهم" من خلال إسناد مراقبة الحدود إلى دول غير أعضاء فيه. تلعب فرونتكس، وكالة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي، دوراً رئيسيًا في "شبكة ردع عنيفة" متجذرة في الماضي الاستعماري لأوروبا. تنشر الوكالة سنويًا تقريراً عن عملها في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومعها. يوضح الإصدار الأخير كيف توسّع دورها، مع التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان أو تجاهلها. وثيقة: التعاون بين فرونتكس ودول ثالثة في عام 2023)ملف (PDF

تعاون فرونتكس مع دول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي:

يُعد عمل فرونتكس في مجال تدويل الحدود جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقًا لإبعاد الاتحاد الأوروبي عن العنف الذي تُروج له محاولاته

للسيطرة على الهجرة. تتضمن هذه الاستراتيجية "شبكة ردع عنيفة،" على حد تعبير منظمة أطباء بلا حدود. وترتبط هذه الاستراتيجية ارتباطًا وثيقًا بالماضي الاستعماري لأوروبا، مما يُسهم في الحفاظ على "النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي على الأراضي المستعمرة سابقًا، مع تقييد حركة الأشخاص الذين كانوا مستعمرين في الوقت نفسه." ويتجلى هذا في جوانب مختلفة. فهو يعني دعم عمليات الصد العنيفة على حدود الاتحاد الأوروبي، مع محدودية - إن وجدت - الوسائل المتاحة للمتضررين للسعي إلى المساءلة والعدالة. ويعني أيضاً استغلال الغزو الروسي لأوكرانيا لتوسيع دور فرونتكس في كل من أوكرانيا ومولدوفا. ويعني أيضاً وضع ترتيبات لتبادل البيانات مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي يمكن استخدامها لتوجيه عمليات الاعتراض والصد. ومن غير المستغرب أن تقرير الوكالة نفسه لا يأخذ هذه القضايا في الاعتبار. فحيثما ذُكرت، صيغت بطريقة فنية وبيروقراطية.

تفويض فرونتكس للتعاون:

تتمتع فرونتكس بتفويض واسع النطاق فيما يتعلق بالتعاون مع دول ثالثة. وقد توسع هذا الدور بمرور الوقت، مع تكليف الوكالة بمهام جديدة في عامي 2016 و.2019 ومن بين أمور أخرى، تستطيع فرونتكس: • نشر فرق "إدارة الحدود،" المكونة من حرس حدود أوروبيين، في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ • المساعدة في تدريب حرس حدود الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ • دعم التعاون في مجال الترحيل وإعادة القبول؛ • المساعدة في التعاون الفني والتشغيلي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء فيه. ووفقًا للتقرير، ركزت فرونتكس جهودها التعاونية في عام 2023 بشكل أساسي على دول غرب البلقان، بالإضافة إلى جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا. كما كانت دول الجوار الجنوبي وغرب إفريقيا من المواقع ذات الأولوية.

تعزيز مراقبة الحدود في الدول التي لم تنضم بعد لكي تنضم دولة ما إلى الاتحاد الأوروبي، يجب أن تمر بعملية "الانضمام." يتطلب هذا مواءمة القوانين والسياسات والممارسات مع معايير الاتحاد الأوروبي. في عام ،٢٠٢٣ أعطت فرونتكس الأولوية للدول التي يُفترض أنها على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. للوكالة حاليًا عمليات مشتركة في: • ألبانيا)منذ عام ؛(٢٠١٩ • مولدوفا ؛(٢٠٢٢) • الجبل الأسود ؛(٢٠٢٠) • مقدونيا الشمالية ؛(٢٠٢٣) و • صربيا .(٢٠٢١) يُسلّط التقرير الضوء على اتفاقية وضع فرونتكس مع ألبانيا، المُعتمدة في سبتمبر .٢٠٢٣ تستند هذه الاتفاقية إلى اتفاقية عام .٢٠١٩ تسمح الاتفاقية الجديدة بنشر مسؤولي فرونتكس من " فيلقها الدائم" لحرس الحدود على حدود ألبانيا مع أي دولة مجاورة. في السابق، كان بإمكان مسؤولي فرونتكس العمل فقط على حدود ألبانيا مع اليونان، نظراً لكون اليونان دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي. وُجهت اتهامات لتعاون فرونتكس مع ألبانيا بالتقصير في حماية حقوق الإنسان. وأفادت شبكة رصد العنف الحدودي بوقوع أعمال عنف وصد ضد الأشخاص على الحدود بين ألبانيا واليونان. وقّعت مذكرة تفاهم بين فرونتكس وأمين المظالم الألباني)أفوكاتي إي بوبوليت(في عام .٢٠٢٢ وحددت هذه المذكرة آلية لتقديم الشكاوى

بشأن العمليات المشتركة للوكالة مع حرس الحدود الألباني. ومع ذلك، فإنها تُقسّم المسؤولية بين الجانبين. وهذا يتعارض مع توصيات أمين المظالم الأوروبي، الذي جادل بأن مثل هذا النظام من شأنه أن يُعقّد الإجراءات ويجعل المساءلة عن انتهاكات الحقوق أكثر صعوبة. يعكس قرار فرونتكس بتجاهل توصيات أمين المظالم مخاوف أوسع نطاقًا بشأن اتساع نطاق ولايتها وصلاحياتها، التي تفتقر إلى الضمانات اللازمة لحماية حقوق الإنسان والحقوق الأساسية. كما تتجلى الروابط المتنامية للوكالة مع دول ما قبل الانضمام من خلال عملياتها في مولدوفا. فلأول مرة في دولة غير عضو في الاتحاد الأوروبي، تمكن ضباط فيلق فرونتكس الدائم المنتشرين في مولدوفا من الوصول إلى قواعد البيانات الوطنية والتحقق من جوازات سفر المسافرين. وقد أُشير إلى هذه العملية عدة مرات في التقرير. جاءت الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا نتيجةً للغزو الروسي لأوكرانيا، والذي استخدمه الاتحاد الأوروبي لتوسيع دور فرونتكس بشكل كبير في كل من مولدوفا وأوكرانيا. وقد جادل المعهد العابر للحدود الوطنية قائلاً: "الأولويات واضحة - سنّ اتفاقيات، حتى في خضم الحرب، تضمن استمرار العمل كالمعتاد على طول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، بغض النظر عن التكاليف البشرية."

زداد التعاون مع الجبل الأسود أيضًا في عام ٢٠٢٣، بعد توقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب مراقبة الحدود، يشمل دور فرونتكس في البلاد "مقابلات استخلاص المعلومات والتدقيق." وقد تعرضت هذه المقابلات لانتقادات شديدة لاستهدافها أفرادًا "معزولين أو تعرضوا لسوء المعاملة،" ووُجد أن مشاركة فرونتكس لبيانات المقابلات مع اليوروبول تُعدّ "انتهاكًا صارمًا" للقانون. ووُضعت الآن قيود صارمة على كيفية استخدام البيانات المُجمعة ومشاركتها. ويشير التقرير أيضًا إلى أنه في عام ٢٠٢٣، تم ربط مولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية بالنظام الأوروبي لمراقبة الحدود)يوروسور.(يجمع هذا النظام البيانات من الأقمار الصناعية وعمليات مراقبة الحدود وغيرها لتوفير "وعي ظرفي" لحرس الحدود. وُجّهت انتقاداتٌ لتبادل البيانات مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب قدرته على دعم عمليات الإعادة القسرية: فالدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تتلقى "مواقع دقيقة للأشخاص المتنقلين على أراضيها" يُمكنها عندئذٍ طرد هؤلاء الأشخاص من أراضيها.

خارج أوروبا: التعاون في أفريقيا والشرق الأوسط :

في عام 2023 استمرت أنشطة التعاون في التوسع إلى ما هو أبعد بكثير من "المنطقة العازلة" المباشرة للاتحاد الأوروبي في البلقان وشرق أوروبا. وتم تزويد العديد من الدول الأفريقية بالمعدات التقنية، ونُظمت أنشطة تدريبية متعددة. وشكّل الدور المتنامي لوكالة فرونتكس في أفريقيا مصدر قلق بين الباحثين والناشطين. فهو جزء من سياسات أوسع، بما في ذلك توفير الاتحاد الأوروبي للتمويل والمعدات، مما يزيد من صعوبة وصول المهاجرين في شمال أفريقيا إلى أوروبا بطريقة آمنة. ووفقًا لتقرير صدر مؤخرًا عن منظمة أطباء بلا حدود، فإن ممارسات الاتحاد الأوروبي الخارجية قد أوقعت في فخ العنف الأشخاص الذين يلتمسون الحماية من دول في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. أُنشئت وكالة فرونتكس للاستخبارات (AFIC) في عام 2010 لزيادة تبادل المعلومات بين

فرونتكس وثلاثين دولة أفريقية. ولا توجد لدى الوكالة اتفاقية تعاون رسمية مع الغالبية العظمى من تلك الدول. في فبراير ،2023 اختُتم مشروعٌ مدته ست سنوات لتعزيز قدرة دول AFIC على "مكافحة الجرائم الحدودية الخطيرة التي تؤثر على أفريقيا والاتحاد الأوروبي." ومن خلال هذا المشروع، دربت فرونتكس محللي شرطة الحدود في ثماني دول من دول AFIC،1 ووفرت معداتٍ لخلايا تحليل المخاطر .(RACs) وشمل ذلك جهازاً واحدًا على الأقل لاستخراج الأدلة الجنائية العالمية، وهو أداةٌ مثيرةٌ للجدل "قادرةٌ على استرجاع سجلات المكالمات والصور ومواقع نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ورسائل واتساب من أي هاتف." وقد حصلت السلطات السنغالية على هذا الجهاز بدعمٍ من الاتحاد الأوروبي، إلى جانب "برامج بصمات الأصابع والتعرف على الوجه، وطائراتٍ بدون طيار، وخوادم رقمية، ونظاراتٍ للرؤية الليلية، وغيرها،" وفقًا للصحفي أندريه بوبفيتشيو.

يسعى مشروع "الاتحاد الأوروبي من أجل أمن الحدود" الذي تقوده فرونتكس إلى "تعزيز أمن الحدود في شمال إفريقيا وبلاد الشام،" مع تسهيل ودعم "السفر بحسن نية." ويشمل المشروع التعاون مع: • الجزائر؛ • مصر؛ • إسرائيل؛ • الأردن؛ • لبنان؛ • ليبيا؛ • المغرب؛ • فلسطين؛ • سوريا؛ و • تونس. تضمن المشروع ورش عمل تدريبية، و"زيارات تعريفية" لمسؤولين مصريين وتونسيين إلى مقر فرونتكس في وارسو، واجتماعات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. ويشير تقرير فرونتكس إلى أنه على الرغم من التطورات الجيوسياسية)التي يُفترض أنها حرب إسرائيل على فلسطين،(فقد "حافظوا على وتيرة جيدة في التنفيذ." لطالما كان تعاون فرونتكس مع ما يُسمى بخفر السواحل الليبي موضع انتقاد وجدل. من خلال عمليات المراقبة التي تقوم بها، تجمع الوكالة إحداثيات القوارب المغادرة من ليبيا وتشاركها مع الميليشيات في البلاد، مما يُمكّن من اعتراضها في البحر و"إعادتها" إلى الاحتجاز والعنف والإساءة. لا يُفصّل التقرير تعاون فرونتكس مع ليبيا. ويشير إلى إجراء أربعة تحقيقات في "حالات انتهاكات للحقوق الأساسية من قِبل جهات البحث والإنقاذ الليبية في البحر، والتي وقعت عقب مشاهدات فرونتكس." ومع ذلك، فإن هذه التحقيقات "لم تستلزم التواصل مع السلطات الليبية." عمليات مراقبة الحدود والمراقبة وغيرها يغطي التقرير أيضاً تطورات أخرى متعددة. ويتضمن ذلك لمحة عامة موجزة عن تعاون محدود مع ما يُسمى "طريق الحرير" ودول آسيا الوسطى، بما في ذلك أفغانستان وكازاخستان وقيرغيزستان وباكستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. كما يُشير التقرير إلى قضايا أخرى يُحتمل أن تُثير اهتمام الباحثين والناشطين، بما في ذلك: • الجهود المبذولة "لتعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية" مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا؛ • تنسيق "أيام العمل المشترك" بشأن الجريمة العابرة للحدود، مما أسفر عن اعتقال مئات الأشخاص ومصادرة كميات كبيرة من السلع غير المشروعة مثل الأسلحة والمخدرات؛ • التعاون المستمر مع الإنتربول، وخاصةً بشأن الوثائق المزورة لتوسع المستمر لدور فرونتكس في نظام الترحيل بالاتحاد الأوروبي)وفقًا للتقرير، ساعدت الوكالة في ترحيل ما يقرب من 40 ألف شخص في عام ؛(2023 دورات تدريبية لما يقرب من 400 مسؤول من خارج الاتحاد الأوروبي حول مواضيع مثل الكشف عن الأسلحة النارية، وفحص الوثائق، وتحليل المخاطر؛ وخطط لتوسيع استخدام الطائرات بدون طيار للمراقبة. أصبحت هذه الأشكال من التعاون راسخة في عمل فرونتكس،

ومن المرجح أن تترسخ بشكل أعمق في السنوات القادمة. الهدف هو تصدير نموذج الاتحاد الأوروبي لإدارة الحدود إلى الدول القريبة والبعيدة، بهدف نهائي يتمثل في ضمان إبعاد الأشخاص غير المرغوب فيهم عن أراضي الاتحاد الأوروبي. ستتطلب مقاومة العنف والإساءة المتضمنين في هذا المشروع زيادة التعاون عبر الوطني بين الجهات التي تسعى إلى محاسبة الاتحاد الأوروبي، وفرونتكس.

حول هذه النشرة :

يهدف هذا المشروع، الذي تنفذه منظمة Statewatch وmigration-control.info، بتمويل من منظمات Brot für die Welt وMisereor وMedico International وPro Asyl، إلى نشر سياسات وخطط وممارسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة الخارجية ويسعى من خلال ذلك إلى تسليط الضوء على تأثيرها على حقوق الأشخاص المتنقلين، بالإضافة إلى المعايير الديمقراطية والشفافية والمساءلة ويعالج المشروع نقص المعلومات العامة من خلال نشر وثائق الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، وفي هذه المرحلة تحديدًا تلك التي أصدرها أو ناقشها مجلس الاتحاد الأوروبي , كما يتناول المشروع تدفق المعلومات الناتج عن مجموعة متنوعة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومجموعات العمل والحكومات الوطنية المشاركة في أجندة المساعدة الخارجية، من خلال تلخيص التطورات المواضيعية والإقليمية، وتحليل القضايا الرئيسية بعمق.